http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (2033) السنة الثامنة - الجمعة (4) شـباط 2011

نواب يخشون "غياب التوازن".. وآخرون يدافعون عن إشراف الحكومة

أزمة الهيئات المستقلة تنذر بمواجهة بين البرلمان والحكومة

المـالـكـي: الاتحـاديـة لـن تـتراجـع عـن قـرارهـا

الـنـجـيـفـي: سـنـشـكـل محـكـمـة جـديـدة

متابعة/ المدى

فتحت تصريحات رئيس البرلمان أسامة النجيفي حول قرار المحكمة الاتحادية العليا بإلحاق الهيئات المستقلة بالحكومة باب المواجهة مع رئيس الوزراء نوري المالكي في وقت ما تزال الخلافات دائرة بالنسبة للحقائب الأمنية والمجلس الوطني للسياسات.

وقال النجيفي خلال مؤتمر صحفي "هناك تهديد حقيقي للدستور والديمقراطية في قرار المحكمة الأخير".

وأضاف "لا نقول اننا نرفضه لكنه مبهم هناك الكثير من الغموض يحتاج الى توضيح وتفسير وسنطلب إعادة النظر بالقرار وتفسيره بشكل ينسجم مع الدستور".

وأصدرت المحكمة الاتحادية العليا في ١٨ كانون الثاني قرارها معللة ذلك بـ"غلبة الصفة التنفيذية على أعمال" الهيئات المستقلة وأبرزها البنك المركزي والمفوضية المستقلة للانتخابات وهيئة النزاهة.

وكان محافظ البنك سنان الشبيبي قد أكد إن "استقلالية البنك المركزي كانت وما تزال الضمانة الوحيدة لعدم خضوع الموارد المالية للبنك المركزي خارج العراق لإجراءات الحجز والمصادرة من قبل الدائنين الدوليين".

وليس بالامكان معرفة حجم الأموال العراقية في الخارج على وجه الدقة لكن بعض المصادر تشير إلى أنها بحدود ستين مليار دولار.

واصدرت المحكمة قرارها بناء على استفسار من المالكي يعتبر ان ربط بعض الهيئات المستقلة ذات الطبيعة التنفيذية في عملها بمجلس النواب امر لا يتفق مع اختصاص المجلس ويتعارض مع مبدأ فصل السلطات.

وتعارض هذه الهيئات قرار المحكمة مؤكدة استقلاليتها وأعمالها خاضعة لمراقبة البرلمان، وفقا للدستور.

وتابع النجيفي "كان لا بد من سماع كل الأطراف قبل إصدار قرار من هذا النوع (...) مجلس النواب سيقدم خلال الأيام المقبلة مشروع قانون للمحكمة الاتحادية ومشروع قانون لمجلس القضاء الأعلى لقراءته ومناقشته".

وقال ان "قانون المحكمة يحتم الحصول على ثلثي أعضاء مجلس النواب وهذا الرقم ليس سهلا يحتاج الى توافقات سياسية (...) لكننا نأمل أن يكون القضاء بعيدا عن التسييس وبعيدا عن الميل الى جهة على حساب جهة أخرى".

وأشار إلى "أساليب قانونية لمراجعة القرارات ومدى تطابقها مع الدستور".

وأكد النجيفي "من غير المعقول ان تربط هيئة النزاهة التي تراقب عمل الحكومة بسلطة تنفيذية، فهذا سينهي عملها وكذلك الامر بالنسبة لهيئة الإعلام والاتصالات والرقابة المالية والبنك المركزي وحقوق الإنسان والمفوضية المستقلة للانتخابات".

وكان المالكي قد دافع قبل أيام عن قرار المحكمة محذرا من ان "البلد سيخرب" إذا تم الرجوع عن هذا القرار "الملزم". وقال ان "الدستور ينص على الفصل بين السلطات. عمل هذه الهيئات تنفيذي وبما أني المسؤول التنفيذي الاول فكيف يجب ان ابقى بعيدا عنها؟".

من جانبه، قال النائب حيدر الملا عن القائمة العراقية التي يتزعمها رئيس الوزراء الأسبق إياد علاوي، ان "قرار المحكمة يتقاطع مع الدستور ويعد انقلابا عليه".

وأضاف ان "الدستور واضح في وضع الهيئات التي يتطلب عملها مراقبة السلطات التي يجب ان تتمتع باستقلالية لكي تستطيع ممارسة عملها".

وانتقد مطالب رئاسة الوزراء بإلحاق هذه الهيئات إليها بالقول "نتمنى من الحكومة ان تحافظ على ما تحقق للشعب العراقي لا ان تزرع الانكسار لدى الشعب بالمنجزات التي تحققت".

وحول تزامن قرار المحكمة مع الأوضاع السياسية، قال الملا "نتمنى ان لا يكون وراء ذلك أبعاد سياسية رغم انه خلق حالة من الإرباك".

وبالنسبة للمجلس الوطني للسياسات الذي يفترض ان يكون برئاسة علاوي، قال النجيفي وهو من ابرز قادة "العراقية"، ان "مشروع القانون في مكتب رئيس الجمهورية جلال طالباني وقد وعدنا بإرساله قريبا إلى مجلس النواب الذي سيتخذ الإجراءات القانونية لتمريره بالوقت المحدد".

وتابع "نأمل ألاّ يتأخر كثيرا لانه يمثل إحدى ركائز الاتفاق السياسي الذي تشكلت بموجبه الحكومة وكونه عاملا يساعد في تحقيق التوازن في البلاد".

وأجاب ردا على سؤال حول مغزى التزامن بين قرار المحكمة وتشكيل المجلس "لا نرى سوء نية فالحكومة تريد ان تعمل وتتعرف على صلاحياتها تجاه الهيئات المستقلة وطبيعة عملها".

وكان المالكي قد أعلن قبل أيام إن "مسودة مشروع قانون المجلس الوطني التي قدموها كانت عالما آخر لا علاقة له بما تم الاتفاق عليه".

وأضاف إن "المسودة تشمل مشروع سلطة تنفيذية وحينها نكون أمام حكومتين".

وأكد المالكي "بصراحة، اذا بقيت المسودة كما هي فان التحالف الوطني لن يوافق عليها ولن تمر" في البرلمان حيث يشكل التحالف المذكور اكبر كتلة.

في السياق ذاته، أكد المتحدث باسم مجلس القضاء الأعلى الخميس، أن حل المحكمة الاتحادية من قبل مجلس النواب في الوقت الحاضر غير ممكن قانونيا.

وقال عبد الستار البيرقدار لوكالة كردستان للأنباء إن "مجلس النواب العراقي لا يمكن له في الوقت الحاضر حل المحكمة الاتحادية بدون ان يشرع قانون ينظم عملها ويشكل على ضوئه محكمة اتحادية جديدة".

وأضاف أن "المحكمة الاتحادية لديها العديد من المهام أبرزها تفسير الدستور العراقي والقوانين الدستورية غير الواضحة وليست لديها علاقة بتفسير القرارات ذات الطابع القانوني".

وكشف رئيس مجلس النواب في مؤتمر صحفي عن توجه مجلس النواب لحل المحكمة الاتحادية بعد حصول توافق سياسي.

وبين البيرقدار أن "المحكمة الاتحادية تعطي قراراتها وفق الدستور العراقي وأي تجاوز على قراراتها يعني تجاوزا صريحا على الدستور الأمر الذي يُلزم جميع الجهات الحكومية في الالتزام بقراراتها".

وأوضح أن "المحكمة الاتحادية تتكون من ثمانية قضاة بصفة أعضاء ورئيس وهو القاضي مدحت المحمود يعملون وفق المادة ٩٢ من الدستور".

يشار الى ان اعتبار رئيس مجلس النواب، أمس الأربعاء، أن قرار المحكمة الاتحادية العليا القاضي بربط الهيئات المستقلة برئاسة الوزراء بدلا عن مجلس النواب تهديدا للدستور العراقي، كاشفا عن إجراءات عدة سيتخذها لتحديد العلاقة بين السلطة التشريعية والتنفيذية والسلطة القضائية والهيئات المستقلة، فيما أكد العمل على تشكيل محكمة اتحادية جديدة لتفسير النصوص الدستورية.

وكشف رئيس مجلس النواب عن مشروع قانون لتشكيل محكمة اتحادية جديدة، مبينا أن المشروع بحاجة إلى توافقات سياسية، فيما أكد ضرورة دعم استقلالية القضاء العراقي وعدم تسييسه.

وقال أسامة النجيفي خلال مؤتمر صحفي عقده ببغداد إن "البرلمان سيقدم، خلال الأيام المقبلة مشروع قانون المحكمة الاتحادية ومجلس القضاء الأعلى لقراءته ومناقشته ومن ثم التصويت عليه"، مؤكدا أن "محكمة الاتحادية الجديدة ستشكل خلال الفترة المقبلة".

وشدد النجيفي على ضرورة "دعم استقلالية القضاء العراقي وان يكون بعيدا عن التسييس و أن لا يميل إلى جهة على حساب جهة أخرى"، مشيرا إلى أن "القضاء هو أمل العراق في بناء دولة قادرة على الحياة والنجاح".

ويأتي مشروع تشكيل محكمة اتحادية جديدة بعد قرار المحكمة الاتحادية العليا، المثير للجدل، والذي أصدرته، في ١٨ كانون الثاني الماضي، والقاضي بربط الهيئات المستقلة المشار إليها في الدستور العراقي، برئاسة الوزراء مباشرة، وليس برئاسة مجلس النواب.

وكان البرلمان قد ضيف أمس الأول رؤساء هيئة النزاهة ومفوضية الانتخابات وهيئة الاعلام والاتصالات إضافة إلى محافظ البنك المركزي لمناقشة قرار المحكمة الاتحادية حول الهيئات المستقلة.

وقال رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي خلال مؤتمر صحفي عقده ببغداد إن "البرلمان ناقش قرار المحكمة الاتحادية الأخير القاضي بربط الهيئات المستقلة برئاسة الوزراء بدلا عن مجلس النواب ووضع عدة إجراءات لتثبيت الأمور على نصابها في العلاقة الطبيعية والتكاملية بين السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية والهيئات المستقلة"، مؤكدا أن "الديمقراطية تحتاج إلى رعاية وبناء صحيح وتعاون لكن ليس على حساب الدستور أو على حساب العلاقة الطبيعية بين تلك السلطات".

وكان سنان الشبيبي محافظ البنك المركزي قد أوضح في وقت سابق انه وفقا للدستور فان البنك المركزي يكون مسؤولا أمام مجلس النواب حصريا دون غيره من السلطات، مؤكدا ان البنك يتمتع بالاستقلال في مهامه ولا يتلقى أي تعليمات من اي مؤسسة او هيئة إضافة الى انه يتمتع بالاستقلالية المالية، مشيرا إلى أن العلاقة مع الحكومة تقتصر على المشاورة في الأمور المالية.

المطلك: سأتخلى عن منصبي لو خرقت الاتفاقات

مجلس السياسات بين "انسحاب العراقية" وشكوك دولة القانون

متابعة/ المدى

لا يزال المشهد السياسي متعثرا حتى الآن، ولا تزال حقائب وزارية دون وزراء ولا يزال مجلس السياسات الستراتيجية لم يتشكل بعد.

هذا التأخير في تنفيذ وعود قال سياسيون إنها وردت في إطار اتفاق أربيل دفع أعضاء في القائمة العراقية إلى التهديد بالانسحاب من العملية السياسية وتشكيل جبهة معارضة.

نقلت تقارير صحفية عن نائب رئيس الوزراء صالح المطلك إشارته إلى ما دعاه بتعطيل مفتعل لتنفيذ اتفاقات شاركت القائمة العراقية بموجبها في الحكومة لاسيما في ما يتعلق بتشكيل المجلس الوطني للسياسات العليا برئاسة زعيم القائمة إياد علاوي. ورداً على هذا التعطيل قال المطلك إنه سيتخلى عن منصبه إذا ما قررت قائمته الانسحاب من العملية السياسية.

عضو العراقية فتاح الشيخ أشار إلى حالة تسويف وتنصل من الاتفاق الموقع في إطار مبادرة رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني.

الشيخ قال في حديثه لإذاعة العراق الحر إن القائمة العراقية طلبت من رئيس إقليم كردستان التدخل مرة ثانية باعتباره صاحب المبادرة الأساسية التي أسفرت عن تقارب وجهات النظر وتشكيل الحكومة كما تحدث عن ثلاث أزمات يشهدها العراق، أولها قضية المجلس السياسي وثانيهما احتمال انسحاب العراقية وانضمامها إلى المعارضة أما الأزمة الثالثة المحتملة حسب قوله فتتمثل في انتفاضة عراقية شبيهة بانتفاضة تونس ومصر لاسيما مع عدم توفر الخدمات.

فتاح الشيخ اتهم رئيس الوزراء نوري المالكي بالتنصل من الاتفاق الذي تم التوقيع عليه بحضور رئيس إقليم كردستان ووصف ذلك بكونه أسلوبا غير صحيح.

غير أن عضو ائتلاف دولة القانون عدنان السراج نفى هذه التهم وقال إنه تم تنفيذ العديد من النقاط التي تم الاتفاق عليها حتى الآن غير انه اقر في الوقت نفسه بوجود خلاف يتعلق بمنصب رئاسة مجلس السياسات الستراتيجية.

عدنان السراج قال أيضا إن مطلب زعيم العراقية بأن يكون رئيسا للمجلس وبالتالي رئيسا على الرئاسات الثلاث الأخرى أمر غير منطقي واقترح منصبا بديلا مثل منصب الأمين العام للمجلس مشيرا في الوقت نفسه إلى وجود إشكالية قانونية.

عضو دولة القانون عدنان السراج لاحظ أن وجهات النظر متعددة داخل القائمة العراقية غير انه أكد في الوقت نفسه أن الأمور تسير بشكل جيد بين العراقية والتحالف مشيرا إلى أن البعض يطرح أحيانا بعض الأمور بشكل مبالغ فيه.

وأكد التحالف الكردستاني من جانبه حرص بارزاني على تلبية دعوة الأطراف السياسية لحلحلة المسائل العالقة وتسوية الخلافات بين جميع الأطراف في أسرع وقت ممكن لان وجود الخلافات وبحسب عضو التحالف عادل البرواري قد يقلل من أهمية مبادرة بارزاني ويؤثر على مصالح الشعب العراقي خاصة وان العراق مقبل على موعد انعقاد القمة العربية في بغداد خلال شهر آذار المقبل.

ورأى المحلل السياسي عباس الياسري أن أوجه الخلاف بين ائتلاف المالكي وقائمة علاوي تتعلق بالتفاصيل أكثر منها بالمبادئ ولاحظ أن القائمة العراقية تريد اخذ صلاحيات كبيرة بينما يريد دولة القانون الحفاظ على روح الدستور وعدم مخالفته، حسب رأيه، غير انه بدا متفائلا رغم ذلك بتمكن الطرفين من التوصل إلى اتفاقات.

غير أن المحلل السياسي عباس الياسري لاحظ أيضا أن قضية مجلس السياسات الستراتيجية عقدت المشهد بعض الشيء نظرا لتضارب رغبات العراقية وبقية الفئات السياسية.

يذكر أن مبادرة رئيس إقليم كردستان مسعود برزاني أدت إلى اتفاق الكتل السياسية على تشكيل الحكومة بعد مرور أكثر من سبعة أشهر على انتخابات آذار الماضي.

في المقابل، كشفت نائبة عن ائتلاف دولة القانون عن وجود محاولات لتصعيد الخلافات بين ائتلافها والقائمة العراقية بحجة تنصل التحالف الوطني من التزاماته السياسية.

وقالت النائبة حنان الفتلاوي ان التحالف الوطني مازال ملتزما بقوة بالاتفاقات التي نتجت عن مبادرة رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني لافتة إلى أن ما يثار من قبل بعض الجهات بتنصل الوطني عن التزاماته، ما هو إلا محاولات اصطياد بالماء العكر.

وأضافت من يتهم التحالف الوطني بالتنصل من التزاماته عليه تقديم دلائل على تلك الاتهامات، مبينة أن محور الخلاف يكمن حول قانون المجلس الوطني للسياسات الستراتيجية الذي لم يطرح حتى الآن أو يناقش داخل مجلس النواب، حيث ستتبدد المخاوف آنذاك.

وشددت الفتلاوي على ضرورة إيجاد علاجات قانونية ودستورية لبعض الفقرات التي تثار داخل قانون مجلس السياسات مضيفة لا يحق للعراقية أن ترمي بالتهمة على أية جهة أخرى وتطالب بالحل الجاهز، فنحن سئمنا الاتهامات والحكومة لا تمثل طيفا واحدا.

وأوضحت أن هناك ثغرات قانونية بحاجة إلى مخرج قانوني ودستوري في مجلس السياسات.

بينما اعتبر نائب عن التحالف الوطني، الأربعاء، أن تهديد القائمة العراقية بالانسحاب من العملية السياسية بأنه "زوبعة إعلامية" تهدف للضغط على القوى السياسية للتسريع بتشكيل المجلس الوطني للسياسات الستراتيجية، وفي حين أكد أن المجلس هو جسم غريب على الدولة العراقية، أشار إلى أن العراقية تريد صلاحيات للمجلس أعلى من صلاحيات رئاسة الوزراء والجمهورية.

وقال النائب حسين الأسدي إن "تهديد القائمة العراقية بالانسحاب من العملية السياسية زوبعة إعلامية تهدف إلى الضغط على التحالف الوطني للإسراع بتشكيل مجلس السياسات العليا"، مشيرا إلى أن "التحالف الوطني لن يستجيب لهذه الضغوط ويصر على تشكيل المجلس وفق الأطر الدستورية والقانونية".

وكانت القائمة العراقية قد أعربت، الاثنين الماضي، عن مخاوفها من عدم إيفاء الكتل السياسية بوعودها التي قطعتها ضمن مبادرة رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني بتشكيل المجلس الوطني للسياسات الستراتيجية، مرجحة انسحابها من الحكومة الحالية في حال عدم تشكيل المجلس والتصويت عليه في البرلمان.

وأضاف الأسدي أن "مجلس السياسات العليا جسم أجنبي داخل الدولة العراقية وغير دستوري"، مبينا أن "السلطة التنفيذية مقتصرة على رئاسة الجمهورية ورئاسة الوزراء، فيما تتمثل السلطة التشريعية بمجلس النواب والمجلس الاتحادي".

ولفت النائب عن التحالف الوطني أن "القائمة العراقية تصر على أن تعطى صلاحيات للمجلس بحيث تكون سلطته أعلى من رئاسة الجمهورية والوزراء"، معتبرا أن "هذا الأمر غير قانوني وانقلاب على الديمقراطية".

وأكد الأسدي "التزام التحالف الوطني باتفاقات أربيل"، مشيرا إلى أن "ما حصل في اتفاق أربيل هو تأسيس المجلس وفق الأطر الدستورية وأن الذي يتجاوز الدستور سيتجاوز العملية السياسية".

وتنص مسودة المجلس الوطني للسياسات العليا على أن تكون قرارات المجلس ملزمة في حال تم اتخاذها بالإجماع، وبعكس هذا تتخذ قرارات المجلس بأغلبية ثلثي أعضائه وتكون في هذه الحالة ملزمة للسلطات المعنية أيضاً.

كما نصت مسودة القانون على أن تتخذ قرارات المجلس في الأمور الاعتيادية الأخرى غير الأمور الستراتيجية العليا بالأكثرية المطلقة لعدد أعضائه، وفي حال تساوي الأصوات تكون الأولوية للجانب الذي يكون فيه رئيس المجلس، كما منحت المسودة الحق للمجلس في متابعة تنفيذ قراراته الملزمة.

وعرفت مسودة المجلس الوطني للسياسات العليا بأنه مجلس يعمل وفق الدستور ويتألف من رئيسه ورئيس مجلس الوزراء ورئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب ورئيس إقليم كردستان العراق، وأن يكون له استقلال مالي وإداري، حيث يعرض المرشح لرئاسة المجلس الوطني للسياسات العليا على مجلس النواب لنيل ثقته بالأغلبية المطلقة لعدد أعضائه ويزاول عمله بعد تأدية اليمين الدستورية أمام مجلس النواب.

وتشير المسودة إلى أن عمل المجلس يستمر لدورة واحدة بتشكيل الحكومة للدورة التي تلي تأسيس المجلس، ويجوز لمجلس النواب الجديد تمديد عمل المجلس لدورة ثانية بموافقة الأغلبية المطلقة لأعضاء مجلس النواب الجديد.

وبحسب المسودة تتمثل أهداف هذا المجلس في المساهمة بحل المشاكل التي تعترض العملية السياسية في العراق ووضع الخطوط العامة للسياسات العليا العامة للدولة وجميع السلطات وتقديم التوصيات والمقترحات بشان التشريعات والقوانين وبشان إصلاح النظام القضائي.

يذكر أن مبادرة رئيس إقليم كردستان مسعود البارزاني جاءت بعد أكثر من سبعة أشهر من مباحثات الكتل السياسية وأدت إلى اتفاق الكتل على تشكيل الحكومة وتكليف المالكي برئاستها وإسناد المجلس الوطني للسياسات الستراتيجية لإياد علاوي ورئاسة الجمهورية لجلال طلباني ورئاسة الوزراء لنوري المالكي.